مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (09) /العدد (1)، ديسمبر 2022، ص.ص:313-329

أثر دمج الاقتصاد غير الرسمي في الحد من عجز الموازنة العامة في الجزائر

دراسة تقديرية للفترة 1995-2020

The impact of integrating the informal economy in reducing the public budget deficit in Algeria -Estimated study for the period 1995-2020.

محمد رضا توهامي*[1] خولة حموش[2]

[1] جامعة برج بوعريريج، الجزائر، mohamedredha.touhami@univ-bba.dz

[2] جامعة خميس مليانة ، الجزائر، k.hammouche@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام:2022/04/16 تاريخ القبول:2022/05/20 تاريخ النشر:2022/06/15

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر دمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي على زيادة الإيرادات العامة للدولة وبالتالي رفع القدرة التمويلية لها من خلال استهداف الأنشطة غير الرسمية التي تتهرب من دفع الضرائب وتحفيزها على الالتزام بواجباتها والانضمام إلى الاقتصاد الرسمي، وهذا سيوفر للدولة موارد هامة ومستقرة ودائمة كما يجنبها اللجوء إلى المصادر الخارجية التي تتميز بارتفاع تكاليفها وصعوبة الحصول عليها، وقد خلصت الدراسة إلى أن استقطاب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر سيزيد حجم الإيرادات العامة بمبالغ كبيرة تفوق 253 مليار سنويا ، كما يمكن للجزائر أن ترفع من ايراداتها العامة والتقليل من عجز الموازنة عن طريق استقطاب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ودمجها في النشاط الرسمي بدل اعتمادها في سد الفجوة إلى الجباية البترولية التي تعتبر مورد غير مستقر وغير دائم.

الكلمات المفتاحية: التهرب الضريبي، الاقتصاد الرسمي، الايرادات العامة، المنشآت غير الرسمية.

ترميز JEL:H26؛ E26؛ H71.

Abstract:

The objective of this research is to study the effect of integration of hidden economy activities on increase of general income of the state, and wich leads to the increased funding capacity through the integration of activities that evade taxes and encourage them to join to the formal economy and this provide to the state a stable resource. With large sums of more than 253 billion annually, Algeria can also raise its public revenues and reduce the budget deficit by attracting hidden economy activities and integrating them into official activity instead of relying on reducing the public budget deficit on petroleum taxes, which is considered an unstable and non-permanent resource.

Keywords: Tax evasion, formal economy, public revenues, unorganized enterprises.

JEL Classification Codes: H26؛ E26؛H71.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تسعى دول العالم جاهدة لإيجاد مصادر تمويلية دائمة ومستقرة لتمويل اقتصاداتها الوطنية، وتعتبر الضرائب أحد أهم هذه المصادر التي يجب على الدولة المحافظة عليها وتنميتها لما تتميز به من اسمرار واستقرار في مواردها، وقبل البحث عن مصادر تمويلية أخرى قد تكون مكلفة أو متذبذبة يجب استغلال هذا المورد الضريبي المهم أحسن استغلال، ليس برفع معدلات الضريبة بل باستقطاب واحتواء الأنشطة الاقتصادية الموجودة في الدولة التي لا تقوم بدفع الضرائب وهو ما يصطلح عليه بالاقتصاد غير الرسمي، والذي يشار إليه بأنه جميع الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع لرقابة وقوانين الدولة وبالتالي فهي تتهرب من جميع الالتزامات واللوائح الحكومية المنظمة للنشاط الاقتصادي في الدولة(كرخصة النشاط، السجل التجاري، الدفتر المحاسبي وغيرها) وبالتالي تتهرب من دفع الضرائب المستحقة عليها.

يمكن للدولة زيادة ايراداتها العامة باستقطاب الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية الموجودة في الدولة ودمجها في النشاط الاقتصادي الرسمي وجعلها تلتزم بالقوانين واللوائح الحكومية؛ وبالتالي دفع الضرائب والرسوم من خلال دراسة وتذليل العقبات والأسباب التي أدت بهذه الأنشطة إلى اللانظامية.

من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال التالي:

كيف يمكن لاستقطاب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي أن يزيد في الإيرادات العامة للدولة في الجزائر؟

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أن هناك مصادر تمويلية داخلية غير مستغلة بشكل جيد يمكنها أن تغطي احتياجات الحكومة لتمويل اقتصادها قبل اللجوء إلى التمويل غير التقليدي أو التمويل الخارجي الذي له انعكاسات سلبية في المستقبل، ومن هذه المصادر الضرائب غير المدفوعة من طرف الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

2. استقطاب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي:

يعرف الاقتصاد غير الرسمي على أنه جميع الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع لرقابة وقوانين الدولة، وتتهرب من جميع الالتزامات واللوائح الحكومية التنظيمية كمسك السجلات المحاسبية والتجارية؛ وبالتالي فهي لا تدفع الضرائب واشتراكات التأمينات الاجتماعية.

لقد أصبحت قضية استقطاب ودمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الإطار الرسمي للنشاط الاقتصادي من القضايا الهامة والملحة نظرا لكبر حجم الأنشطة غير الرسمية، حيث أن عدم بذل محاولات لدمج أنشطة هذا القطاع يكلف الدولة خسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة؛ نظرا لتوافر العديد من القدرات الكامنة داخل هذا القطاع، وبالتالي لابد من العمل على احتوائه ودمج أنشطته في الإطار الرسمي شريطة أن يكون هذا الدمج انطلاقا من مدخل تنموي شامل وليس مجرد وسيلة لزيادة إيرادات الدولة؛ حيث يجب أن يكون الهدف الأساسي هو احتواء ودعم أنشطة هذا القطاع فتكون النتيجة هي زيادة إيرادات الدولة على المدى المتوسط والطويل(كريم مصطفى، 2005، صفحة 123).

هناك العديد من العقبات التي تقف في وجه اندماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي؛ ولعل من أهمها افتقار العاملين في الاقتصاد غير الرسمي إلى المهارات والتأهيل المطلوب، عدم توافر الحد الأدنى من رأس المال لدى العاملين فيه، تعقد إجراءات التسجيل فضلا عن أن الاندماج يفرض على العاملين فيه الالتزام بالقوانين والأنظمة النافذة مما يلقي على كاهلهم أعباء مالية لا يستطيعون تحملها(النيال، 2004، صفحة 137).

لذلك عادة ما ترفض مشروعات الاقتصاد غير الرسمي الاندماج والانضمام للاقتصاد الرسمي للدولة بسبب ارتفاع تكاليف وأعباء الدخول من استخرج الرخص وضرورة تجديدها والالتزام بأحكام التأمينات الاجتماعية والخضوع لكافة أنواع الرقابة على الجودة، والبيئة والصحة وغير ذلك فيفضل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي البقاء على حالهم(الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2003، الصفحات 68–69).

يتطلب الأمر إجراء إصلاحات على الاقتصاد الرسمي أولا وإزالة كل ما يفرضه من مشكلات أو عقبات قبل البدء في إصلاح الاقتصاد غير الرسمي ؛ وذلك لدفع أصحاب المشروعات غير المنظمة إلى الدخول طواعية ضمن أنشطة الاقتصاد الرسمي.

1.2. الوسائل المالية لعملية الاستقطاب:

يقصد بالوسائل المالية لاستقطاب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي السياسة المالية التي يجب على الدولة أن تتبعها لتحقيق الهدف.

ومن أن أدوات السياسة المالية تتمثل في الإنفاق العام والقروض العامة والضرائب، ولكي تكون هذه الوسائل ناجعة يجب على الدولة أن تستهدف إدماج الأنشطةغير الرسمية في تطبيق سياستها الاقتصادية.

1.1.2. على مستوى الاقتصاد ككل:

إن معالجة أي ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية يجب أن يكون منطلقا من دراسة وتحليل أسباب ظهورها ومنسجما مع مكوناتها وعوامل ارتباط عناصرها الداخلية. وتشير التقديرات إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يفوق 30% من الناتج القومي الاجمالي(دراسة للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2004)، وأنه يرتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التهرب الضريبي، وبالتالي بعنصر الضريبة التي تعتبر عاملا مهما ومؤثرا في حصيلة الإيرادات العامة للدولة. لهذا يجب على الدولة أن تهتم بها اهتماما كبيرا، وذلك من خلال المواءمة بين سعر الضريبة والمقدرة التكليفية للممول تطبيقا لمبدأ العدالة الضريبية وذلك قبل محاسبة المتهربين منها، ثم إنه يلزم على الدولة المحافظة على هذا المورد الهام الذي يتميز بالاستقرار والديمومة وأن لا تتغاضى عنه عند تحسن الوضعية المالية لها بارتفاع الإيرادات البترولية، ثم وبمجرد الإحساس بالخطر نتيجة التقلبات في الإيرادات الخارجة تقوم بتضييق الخناق على الموارد الداخلية (الموارد الضريبية) بتجنيد كل الوسائل في سبيل رفع هذه الإيرادات لمواجهة العجز المالي.

✓ **تخفيف العبء الضريبي**

حسب دراسة أجرتها إدارة الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية حول العلاقة بين معدل الضرائب وحصيلتها، توصلت إلى أن العلاقة تبقى موجبة وتزداد الحصيلة مع رفع الضريبة حتى إلى حدود 30%، وبعدها تبدأ الحصيلة في الانخفاض تدريجيا مع مرور الوقت(قريش، 2009، صفحة 195).

إن الضريبة المنخفضة يمكنها أن تنعش الاقتصاد، وبرفع معدلاتها يمكن أن تحقق مردودية ملائمة لكن تعدي عتبة معينة للضغط الضريبي يعود سلبا على الموارد المالية وعلى الاقتصاد.

ولقد أوضح الاقتصادي الأمريكي "آرثر لافر" (ArtherLaffer)" ذلك من خلال المنحنى المنسوب إليه والذي فحواه أن "كثرة الضريبة تقتل الضريبة"، أي تعدي الضغط الضريبي لعتبة معينة يمكن أن يخفض الموارد المالية.

الشكل رقم (01): منحنى لافر(laffer) يظهر العلاقة بين الإيراد الضريبي وسعر الضريبة

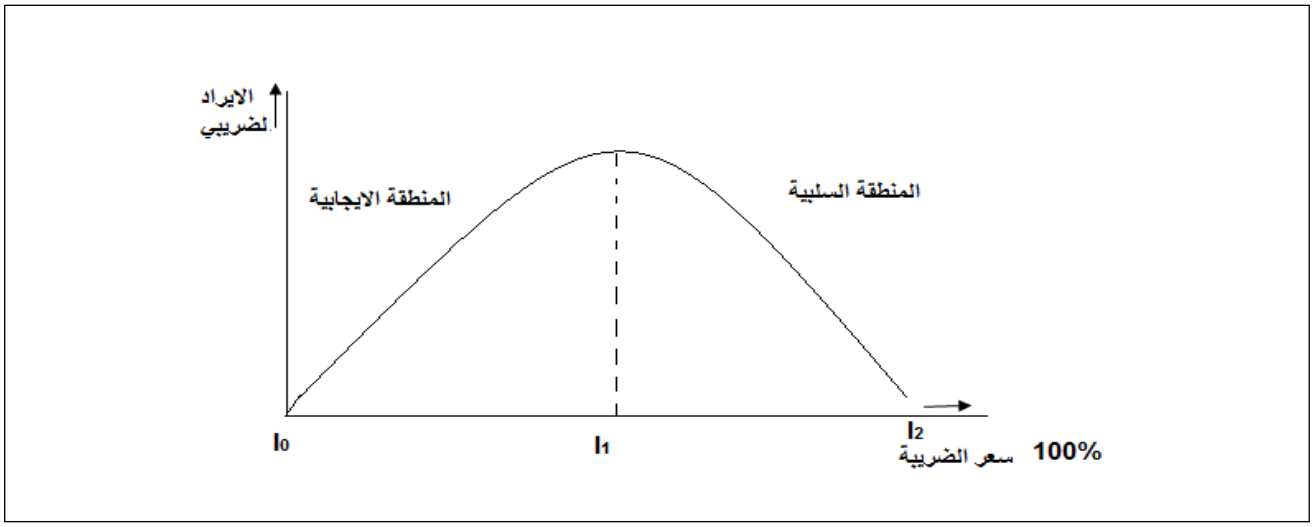

المصدر: بوزيد حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح 1992-2004، رسالة دكتوراه، جامعةالجزائر، 2006،ص146.

يمكن تقسيم منحنى (laffer) إلى مرحلتين:

- في المرحلة الأولى (I0-I1) تكون العلاقة طردية بين معدل الضريبة والإيرادات الضريبية؛ وذلك حتى تصل إلى مستوى أمثل عند (I1).
- في المرحلة الثانية (I2-I1) تصبح تلك العلاقة عكسية بحيث أي زيادة في سعر الضرائب يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي وينزع حافز العمل والكسب لدى الممولين؛ مما يؤدي إلى تقليل الأوعية الضريبية، وبالتالي انخفاض الإيرادات.

نستنتج مما سبق بأن رفع مستوى الضرائب بشكل كبير يؤدي إلى ارتفاع حصيلتها في المدى القصير فقط، وعلى العكس فإن خفض مستوى الضرائب يؤدي إلى انخفاض حصيلتها في المدى القصير؛ ولكن سترتفع

هذه الحصيلة على المدى المتوسط والطويل، وذلك يرجع لتوسع وكبر القاعدة الضريبية بانضمام الكثير من الشرائح إليها(Valerie & Others, 2001, p. 06).

✓ **استقرار التشريعات الضريبية**

لم يتمكن النظام الضريبي الجزائري من تحقيق الاستقرار في التشريعات الجبائية؛ مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى السلطات بالإضافة إلى تعقد ذلك النظام. في هذا المجال نلاحظ سنويا صدور تعديلات ضريبية متعددة، فقانون المالية لسنة 1993 تضمن 45 إجراء ضريبيا بين تعديل وإلغاء وإتمام، يتعلق27 منها بالضرائب المباشرة و19 بالرسم على القيمة المضافة(ولهي و عجلان، 2008، صفحة 152).

– قانون المالية لسنة 1995 تضمن 49 إجراء ضريبيا من نفس الشاكلة، ويتعلق 30 منها بالضرائب المباشرة و18 بالرسم على القيمة المضافة.

– قانون المالية لسنة 2005 تضمن 68 إجراء ضريبي. قانون المالية لسنة 2006 تضمن 51 إجراء ضريبي. قانون المالية لسنة 2007 تضمن 72 إجراء ضريبي. قانون المالية 2008 تضمن 47 إجراء ضريبي. قانون المالية 2009 تضمن 85 إجراء ضريبي. قانون المالية 2015 تضمن 76 إجراء ضريبي.

رغم أن هذه التعديلات تضمنت بعض الاتجاهات الايجابية للنظام والمتمثلة في(مراد، 2009، صفحة 75):

– تخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات الى 25% و12.5 % للأرباح المعاد استثمارها، ثم تنتقل إلى ثلاث معدلات وفقا لقانون المالية التكميلي 2015، وهي على النحو الآتي: 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع، 23 %أنشطة البناء والأشغال العمومية والري والأنشطة السياحية باستثناء وكالات السفر، و26 % بالنسبة للأنشطة الأخرى.

– تخفيض نسبة الاقتطاع للضريبة على الدخل الإجمالي إلى35% ورفع الحد الأدنى المعفى من الإخضاع إلى 240000دجحسب قانون المالية لسنة 2022 المادة 31.

– تخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة من أربع معدلات عند التأسيس إلى معدلين فقط، هما 17% معدل عادي، و7 % معدل مخفض حسب قانون المالية لسنة 2001، ثم تم تعديله ليرتفع ويصبح 19 بالمائة بالنسبة للمعدل العادي، و9 بالمائة بالنسبة للمعدل المنخفض حسب قانون المالية لسنة 2017.

– مراجعة التعريفة الجمركية باعتماد ثلاث معدلات أقصاها 30%. إلغاء ضريبة الدفع الجزافي.

– إلغاء الازدواج الضريبي بالنسبة للمداخيل المتأتية من توزيع الأرباح التي أخضعت للضريبة على أرباح الشركات. تخفيض الرسم على النشاط المهني إلى2%.

– تبسيط النظام الجزافي للضريبة على الدخل، من خلال تعويض الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني بضريبة جزافية وحيدة.

رغم هذه الإصلاحات إلا أن مستوى الضغط الضريبي لازال أقل مما هو سائد في الكثير من الدول وأقل بكثير من مستوى الضغط النموذجي الذي حدده الاقتصادي الاسترالي (كولن كلارك) ب .25%، حيث يعتبر الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الضريبي، إذ إنه يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني،

ويعبر الضغط الضريبي عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج المحلي الخام.

الجدول رقم (01): معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

(الوحدة مليار دج).

البيان / السنوات	الجباية العادية	الناتج خارج المحروقات	معدل الضغط الضريبي	البيان / السنوات	الجباية العادية	الناتج خارج المحروقات	معدل الضغط الضريبي
1995	244,61	2840,00	8,61%	**2008**	983,63	6046,15	16,27%
1996	290,62	2950,00	9,85%	**2009**	1172,45	6858,95	17,09%
1997	317,11	2990,00	10,61%	**2010**	1309,37	7811,21	16,76%
1998	342,57	3140,00	10,91%	**2011**	1548,52	9346,50	16,57%
1999	348,75	3240,00	10,76%	**2012**	1944,58	10673,22	18,22%
2000	373,16	2507,20	14,88%	**2013**	2072,09	11679,90	17,74%
2001	444,50	2783,19	15,97%	**2014**	2126,33	12570,79	16,91%
2002	493,09	3045,74	16,19%	**2015**	2557,30	13578,40	18,83%
2003	562,88	3383,43	16,64%	**2016**	2564,61	14499,50	17,69%
2004	603,77	3829,29	15,77%	**2017**	2750,61	14876,10	18,49%
2005	664,79	4209,10	15,79%	**2018**	2785,80	15711,30	17,73%
2006	745,56	4619,41	16,14%	**2019**	2911,72	16374,00	17,78%
2007	786,75	5263,58	14,95%	**2020**	2766,85	15551,80	17,79%

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية، بنك الجزائر، قوانين المالية والتقارير السنوية من1995 إلى 2020.

من خلال بيانات الجدول رقم (01) نلاحظ التطور السنوي لمعدل الضغط الضريبي في الجزائر للسنوات بين 1995 و2000 وقد تراوح بين حوالي 8٪ و14٪، بعدها ارتفع الى ما بين 15٪ و18٪ للسنوات 2000-2020. ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى تطور حصيلة الجباية العادية خلال هذه الفترة. وقد بلغ متوسط الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات بين 1995 و2020 متوسط قدره15.58 بالمئة، وهو يعبر عن مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل اقتطاعات ضريبية جديدة دون التأثير سلبا عليه.

يعتبر متوسط معدل الضغط الضريبي في الجزائر (15.58٪) منخفض وضعيف المستوى مقارنة مع المستوى النموذجي (25%)، كما أنه يعتبر أقل مما هو سائد في الكثير من الدول بحيث بلغ حوالي 20% في تونس، و25% في المغرب؛ أما في الدول الصناعية الكبرى ففي حدود27%. وعليه نستنتج عدم مردودية النظام

الضريبي بعد الإصلاحات بحيث لم يتمكن من تحسين المقدرة التكليفية للدخل الوطني؛ لذا يجب على الدولة تحسين وتفعيل التشريع الضريبي وتبسيط القوانين الضريبية والرجوع إلى القواعد الأساسية للضريبة خاصة قاعدة اليقين التي تنص على ضرورة صياغة القوانين الضريبية بوضوح وصراحة دون تعقيد أو غموض؛ بحيث لا تدع مجالا للشك أو الاجتهاد. لهذا يجب تبسيط هذه القوانين والعمل على استقرارها وذلك عن طريق الدراسات المعمقة واستشارة مختلف الفئات بدءا بالخبراء والفنيين وحتى المكلفين تمهيدا لإصدار قوانين شاملة تتميز بالدقة والموضوعية، وتجنب كثرة التعديلات والعمل على استقرار هذه القوانين قدر الإمكان.

✓ **العقوبات الرادعة والملائمة**

إن حجم العقاب الذي تفرضه الدولة على المتهرب من الضريبة يؤثر على التهرب الضريبي؛ بحيث أن المكلف يقارن درجة الخطر. فإذا كانت قيمة ذلك العقاب أكبر من المبلغ الذي يعود على المكلف إثر تهربه من الضريبة ففي هذه الحالة يبتعد المكلف عن ذلك التهرب ويقلل منه؛ لكن إذا كانت قيمة العقاب أقل من المبلغ الذي يعود على المكلف أو غير موجود تماما. ففي هذه الحالة يكثر التهرب الضريبي(ناصر، 2003، صفحة 15).والشكل التالي رقم (02) يوضح ذلك:

الشكل رقم (02):العبء الزائد للتهرب الضريبي

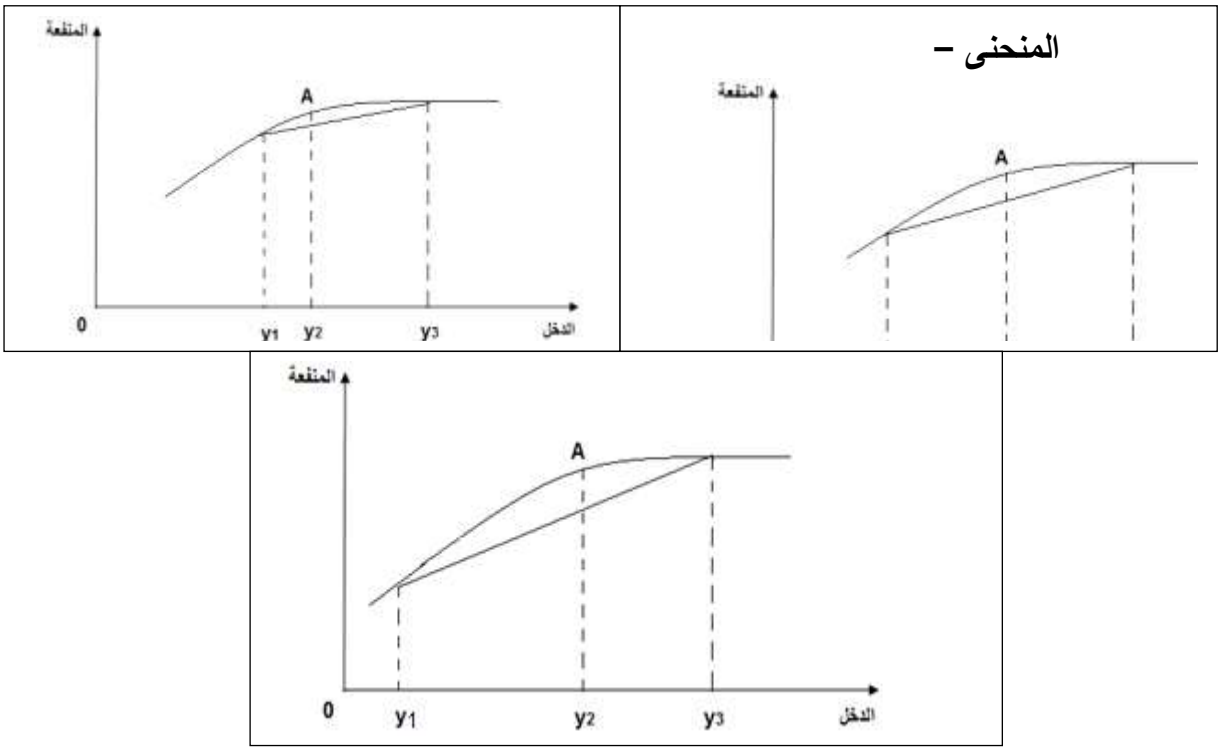

المصدر:عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة ،2006، مصر، ص186.

- تمثل Y1 الدخل الذي يتلقاه الفرد إذا قام بالتهرب من الضرائب؛ ولكن تم القبض عليه وتغريمه.
- تمثلY2 الدخل الذي يتلقاه الفرد في حال لم يقدم على أي تهرب (الحالة الطبيعية).
- تمثل Y3 الدخل الذي يتلقاه الفرد في حال قام بالتهرب ولم يتم ضبطه.

يقوم الأفراد بالمفاضلة بين الدخول الثلاثة (Y1-Y2-Y3)، وذلك بقياس المخاطر وقيمة العقوبات المسلطة عليهم إذا تم اكتشاف التهرب. وكلما كانت المسافة بين Y1وY2 قريبة سيزداد الحافز نحو التهرب وذلك لأن العقوبات غير كبيرة والدخلين Y1 وY2 متقاربان؛ أي أن الفرد يخاطر بالحصول على الدخلY3 . وإذا ما تم اكتشافه فلن يخسر كثير لأنه سيحصل على الدخل Y1 الذي يقارب بشكل كبير جدا ما سيحصل عليهY2 إذا لم يقم بالتهرب كما في المنحنى –ب–الشكل السابق رقم (02):

كلما كانت العقوبات رادعة كلما اتسعت المسافة بين y1y2 وبالتالي يقل الحافز نحو التهرب؛ لأنه في حال اكتشافه ستسلط عقوبات تجعل الفرد يحصل على دخل ضعيف جدا y1 مقارنة بy2 (y2 الدخل في حال عدم التهرب). إذا فالفرد سيخسر كثيرا في حال ما إذا تم اكتشاف تهربه لأن العقوبات أكثر صرامة وهو ما يوضحه المنحنى – ج–الشكل السابق رقم (02).

تؤدي العقوبات المدروسة والصارمة إلى التقليل من التهرب الضريبي، وجعل الأفراد يحجمون عنه وذلك لأن درجة الخطر كبيرة. وفي حال الإقدام على التهرب واكتشافهم سيخسرون جزءا كبير جدا من دخلهم نتيجة للعقوبات والغرامات المفروضة، وبالتالي سيفضل الكثير من الأفراد الدخل الآمن(y2) وتجنب المخاطرة.

2.1.2. على مستوى الاقتصاد غير الرسمي

يقصد بالوسائل المالية اللازمة لعملية الدمج على مستوى الاقتصاد غير الرسمي تلك الأدوات المالية التي تقوم بها الدولة وتوفرها للمنشآت والأفراد الناشطين تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي من أجل تحفيزهم على التحول إلى الأنشطة الرسمية، وإزالة بعض العراقيل التي تحول دون تحقيق ذلك، إذن فهذه الوسائل المالية خاصة بالاقتصاد غير الرسمي فقط ولا تشمل الاقتصاد ككل ونذكر منها:

- ✓ إنشاء وحدات مستقلة لدى مصالح الضرائب تكون مسؤولة عن كافة التعاملات مع وحدات الاقتصاد غير الرسمي بدءا من إجراءات التسجيل لدى مصلحة الضرائب، بالإضافة إلى تبسيط المستندات المطلوبة قدر الإمكان وإصدار منشورات توضح هذه المستندات ومصادر الحصول عليها، وكذلك القيام بالدور الإعلامي من أجل تحفيز الأفراد وتوعيتهم بضرورة الاستفادة من الاستثناءات والامتيازات الممنوحة لهم والقيام بجولات ميدانية من أجل كسب ثقة المنشآت والناشطين في الاقتصاد غير الرسمي، على شرط أن تكون هذه الوحدات عبارة عن حلقات وصل بين إدارة الضرائب والناشطين في الاقتصاد غير الرسمي وتوفر الحماية والدعم لهذه المنشآت.
- ✓ منح إعفاء ضريبي لمدة3 الى5 سنوات للمنشآت التي تنشط في الخفاء والتي ترغب في الانضمام إلى العمل بالقطاع الرسمي أسوة بالمشروعات التي تمولها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والوكالة الوطنية للتأمين على البطالة، وذلك دون تحميلها الأعباء الناتجة عن مزاولة نشاطها بطريقة غير رسمية فيما سبق.

- ✓ تبسيط أقساط التأمين قبول اشتراك مخفض للممول وأسرته يدفع في صورة أقساط شهرية أو فصلية بما يتناسب مع قدرة الممول على الدفع، وقد يتم ذلك تبعا لشرائح تصاعدية أو بسعر نسبي؛ خاصة أن السبب الرئيسي لمعظم الذين لا يدفعون اشتراكات الضمان الاجتماعي راجع لعدم قدرتهم على دفع الاشتراكات السنوية التي تفرضها مصالح الضمان الاجتماعي.
- ✓ توجيه جزء من النفقات العامة إلى توفير خدمات للمناطق التي تتواجد بها منشآت القطاع غير الرسمي بغرض تحسين مستويات معيشتهم والعمل على مراعاة رغباتهم في اختيار سبل توجيه الإنفاق حسب احتياجاتهم(رصف الطرق، خدمات الكهرباء، الغاز، الصرف الصحي...الخ) بحيث يشعرون بأنهم يستفيدون من الإنفاق العام الذي لابد أن يشاركوا فيه بتسجيل أنشطتهم ودفعهم للضرائب.

2.2. الوسائل النقدية لعملية الاستقطاب:

تمثل السوق النقدية الإطار الذي تنفذ فيه أدوات السياسة النقدية، ولذلك فإن دور هذه السوق هام جدا في نجاح أية سياسة نقدية، ويقصد بالوسائل النقدية لعملية استقطاب ودمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي استعمال أدوات الساسة النقدية(عمليات السوق المفتوح،سعر إعادة الخصم، والاحتياطي الإجباري) لجذب أنشطة هذا الاقتصاد وتسجيلها في الاقتصاد الرسمي.

1.2.2. على مستوى الاقتصاد ككل:

هناك العديد من السياسات التي تعمل على زيادة جاذبية القطاع الرسمي في الأجل المتوسط والطويل، ومن ثم تعمل على غرس الثقة لدى أصحاب المنشآت غير الرسمية في جدوى عملية الدمج حاليا ومستقبليا وضمان استمرار وتحسين أوضاعهم. ومن أهم هذه السياسات:

- ✓ إلغاء سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمشروعات التي تندرج تحت البرامج الوطنية لدعم الشباب، خاصة تلك التي تتميز بكثافة العمالة، وذلك بعد التأكد من الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات ومتابعة حسن سير عملية تنفيذ هذه المشروعات.
- ✓ تنمية الوعي الادخاري لدى المواطنين والعمل على جذب المدخرات مهما كانت قيمتها لتوفير موارد إضافية للبنوك، مع إنشاء مكاتب وحسابات لدى البنوك تعمل على تعبئة مدخرات الأفراد الذين لا يرغبون في أخذ فوائد ربوية على أموالهم، خاصة أن هذا النوع من الادخار مربح جدا بالنسبة للبنوك. وهناك عدد لا بأس به من رؤوس الأموال التي تحبذ هذه الصيغة.
- ✓ كبح معدلات التضخم وذلك من خلال السيطرة على معدل نمو عرض النقود بما يتناسب مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك لأن التضخم يؤثر سلبا على أصحاب الدخول الثابتة، وينقل دافعي الضرائب إلى شرائح أعلى رغم انخفاض دخولهم الحقيقية.
- ✓ فتح أسواق رسمية للنقد الأجنبي من خلال منح الاعتمادات والتراخيص لفتح مكاتب لتحويل العملة وذلك وفق أسعار الصرف المعتمدة، وضرورة التشديد والرقابة على الأسواق السوداء للنقد الأجنبي.
- ✓ العمل على تشجيع الصادرات وترشيد الواردات (خاصة من السلع الكمالية) والعمل على تنمية الموارد من العملات الأجنبية.

- ✓ منح امتيازات للبنوك التي تقوم بتمويل ميسر للمشاريع التي كانت تنشط في الاقتصاد غير الرسمي، والتوعية المستمرة بضرورة توفير الائتمان الميسر لهذا القطاع وعدم قصر منح الائتمان على الأنشطة الجديدة فقط(كريم مصطفى، 2005، صفحة 145).
- ✓ رفع قيمة القرض المصغر الذي تمنحه الوكالة الوطنية للقرض المصغر(من أجل شراء المواد الأولية لبداية النشاط) للذين يثبتون تحولهم إلى الاقتصاد الرسمي ويفتحون سجلات تجارية أو بطاقات الحرفية، والقيام بمتابعتهم وتوجيههم، بدلا من منح هذا القرض المصغر بوثائق الهوية فقط دون وثائق مزاولة النشاط.

2.2.2. على مستوى الاقتصاد غير الرسمي

تلعب مصادر التمويل غير الرسمية دورا رئيسيا في تمويل أنشطة الاقتصاد غير الرسمي عند بدء نشاطها أو عند توسعها، وهو ما يعد استجابة طبيعية لقصور مصادر التمويل الرسمية وعدم وجود صيغ ملائمة لتمويل مثل هذه الأنشطة والمنشآت.

كما يلاحظ ضعف رغبة البنوك في إقراض المشروعات الصغيرة بصفة عامة، وفي حالة القيام بعمليات الإقراض؛ فإنها تطبق نفس أساليب الدراسات الائتمانية الخاصة بالمشروعات الكبيرة وتبالغ في طلب الضمانات. كما ترى أن التعامل مع هذا النوع من الاستثمار مضيعة للوقت نظرا لصغر حجم القروض الممنوحة، وقد تكون تكاليف التشغيل والتكاليف الإدارية تفوق الأرباح المحتملة للقرض، وبالتالي يتم تجاهلها. وقد يكون هذا صحيح في حال قلة عدد القروض المدروسة؛ ولكن إذا كان العدد كبير فستغطي التكاليف وتحقق الأرباح المرجوة منها.

نتيجة لهذا الإحجام من قبل البنوك والسلطات عن توفير التمويل اللازم وإيجاد صيغ ملائمة للمشروعات التي تنشط ضمن الاقتصاد غير الرسمي. يلجأ أصحاب هذه الأعمال إلى عدة وسائل من أجل الحصول على التمويل مثل الاقتراض من طرف أشخاص بضمان المعرفة الشخصية، أو التمويل بالدين من طرف تجار الجملة (في حال التجارة)، أو الحصول على تمويل من طرف الأشخاص على شرط أن يصبحوا شركاء معهم، ولهذا يتطلب الأمر من الدولة تيسير عملية وصول الائتمان إلى أصحاب المنشآت غير الرسمية من أجل دعم قدراتهم على التوسع وتحفيزهم على التحول إلى النشاط الرسمي من خلال:

- ✓ القيام بإنشاء فروع لبنوك عمومية تحت إشراف فرق عمل متخصصة تقوم بالأساس على منح التمويل اللازم لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي خاصة المشاريع الإنتاجية منها، ويجب أن تكون القروض بفترات سماح معقولة وبشروط سداد ميسرة، والعمل على فتح حسابات لهؤلاء العملاء الجدد لتسهيل تعاملاتهم.
- ✓ التوعية المستمرة بضرورة توفير الائتمان الميسر لهذا القطاع وعدم قصر منح الائتمان على القطاع الرسمي فقط، باعتبار أن كلا من القطاعين سيساهم في عملية التنمية الاقتصادية وتوفير المزيد من فرص العمل، وعلى الدولة تقديم الامتيازات وبعض الإعفاءات للبنوك والجمعيات أو رجال الأعمال الذين يساهمون في التمويل الميسر للمنشآت غير الرسمية.

- ✓ إعداد نماذج مبسطة لدراسات الجدوى الاقتصادية ذات تكاليف منخفضة بما يتناسب مع أحجام هذه المنشآت وتقديمها لأصحاب هذه المنشآت بالمجان أو بأسعار رمزية وبما يكفل سرعة إنهاء إجراءات الحصول على القروض، وعدم المغالاة في ضمانات القروض المقدمة طالما ثبتت الجدوى الاقتصادية للمشروع، وقد يتمثل الضمان في توفير مشتري المنتجات ومسوقيها.

3. أثر التهرب الضريبي على الموازنة العامة:

تسعى كل الحكومات إلى تحقيق مصالح تمويلية داخلية متسمة بالاستقرار والدوام نظرا للانعكاسات السلبية التي تترتب عن التمويل الخارجي والاقتراض المشروط من الهيئات المالية.

كما تحتاج الدولة إلى مصادر مالية دائمة لتمكينها من القيام بالواجبات الملقاة على عاتقها لتسيير المصالح العامة، وتزداد حاجة الدولة إلى التمويل ازديادا مطردا كلما اتسعت وظائفها. وتعتبر الضرائب من بين أهم الإيرادات التي تستعملها الدولة من أجل سداد نفقاتها العامة؛ حيث تختلف فعاليتها من بلد لآخر. ولأن أهداف الضريبة تطورت بتطور مهام الدولة، بحيث انتقلت من الهدف المالي لتشمل الأهداف الأخرى الاجتماعية والاقتصادية، أصبح لزاما على جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المكلفين تحمل أعبائها بحكم القانون.

تعد الضرائب أهم المصادر التمويلية الداخلية على اعتبار أنها تشكل أهم مورد لكثير من الدول كونها مستقرة ودائمة بخلاف الإيرادات البترولية والقروض، لما لها من أثار وارتباطات بأسعار السوق الدولية وشروط الحصول عليها. ولأن الواقع أثبت أن معظم الدول النامية التي تعتمد على الثروة البترولية (بما فيها الجزائر) وجدت نفسها أمام عوائق كبيرة تتمثل في تذبذب الإيرادات بتذبذب أسعار البترول(بولخوخ، 2004، صفحة 46). الأمر الذي يؤدي إلى خلل في المصادر التمويلية وهو ما يدفعها إلى إيجاد وسائل تمويلية أخرى أكثر استقرارا ودواما، وهي الضرائب التي أصبحت تعد من أهم الموارد المالية لتغطية نفقات الدولة، وتساهم مساهمة كبيرة في سد عجز الموازنة العامة للدول.

يؤدي التهرب الضريبي إلى الإضرار بالخزينة العامة للدولة؛ بحيث يفوِّت على الدولة جزءا هاما من الموارد المالية، ويترتب عن ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الكامل، وبالتالي تصبح الدولة عاجزة عن أداء واجباتها الأساسية تجاه مواطنيها. ومن ثم فإن التهرب الضريبي يمكن اعتباره حائلا دون تحقيق الأهداف القاعدية للضريبة، والمتمثلة في تغذية الخزينة بالإيرادات الكافية لتغطية النفقات ولتنفيذ ميزانية الدولة.

إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة عن وجود الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر هي أن جانبا من الدخل الذي تم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب، ويحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم وطبيعتها أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها أو كليهما للسلطات الضريبية. كذلك فإن هناك بعض أشكال الضرائب؛ مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات، لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي وعندما يصبح حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا فإنه يؤدي إلى فقد جوهري في الإيرادات العامة(كريم مصطفى، 2005، صفحة 117).

ويترتب عن هذا الفقد في الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبي زيادة مستويات الضرائب على النشاطات التي تتم في الاقتصاد الرسمي؛ أي معدلات الضرائب التي يتم جمعها على الدخول المسجلة تصبح أكثر من اللازم. كذلك فإن الإيرادات الحكومية ستكون أقل من القدر الذي يجب أن تكون عليه، ومن ثم يزداد عجز الموازنة العامة للدولة. وبهذا يصبح النظام الضريبي القائم على الضرائب على الدخل في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد غير الرسمي غير عادل، وهذا ما يولد ضغوطا كبيرة نحو تبني نظم للضرائب غير مباشرة. كذلك فإن هناك مخاطرة من أن انتشار عملية التهرب الضريبي سوف تدفع الآخرين إلى التهرب أيضا.

لقد قدرت قيمة التهرب في الجزائر بحوالي 8.2 مليار دولار، تشمل هذه القيمة الضخمة سنة 1990 إلى غاية أواخر العام 2007، وهي نسبة مهمة جدا لها تأثير كبير على الموازنة العامة للدولة إذا ما تم تحصيلها.

كما تشير الإحصائيات إلى أن 33% من المؤسسات الجزائرية تتهرب بشكل شبه كلي من دفع الضرائب، والنسبة الباقية من المؤسسات لا تخلو من أسلوب المغالطة في الفواتير والأوعية الضريبية، وتقدر قيمة مبالغ التهرب الضريبي حسب إحصائيات وزارة المالية سنة 2005 بـ 600 مليار دينار جزائري(غربي، 2007، صفحة 15).

1.3. تقدير حجم التهرب الضريبي:

يترتب على وجود الاقتصاد غير الرسمي وجود تسرب في حصيلة الضرائب على الدخل كان يمكن ألا يحدث فيما لو لم يتواجد الاقتصاد غير الرسمي ، ويتوقف حجم هذا التسرب في الحصيلة الضريبة على عاملين رئيسيين(أندراوس، 2005، صفحة 250).

- السعر المتوسط للضريبة على الدخل، ويمثل نسبة الحصيلة الفعلية لضرائب الدخل إلى الناتج المحلي.
- قيمة الدخل غير الرسمي أو غير المعلن.

وفي ظل افتراض تماثل السعر المتوسط للضريبة على الدخل في كل من الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي ، يمكن تحديد مقدار التسرب الضريبي بحاصل ضرب السعر المتوسط للضريبة على الدخل في قيمة الدخل غير الرسمي كما يوضحه الجدول التالي رقم (02).

جدول رقم (02): قيمة التسرب في حصيلة الضرائب على الدخل نتيجة لوجود الاقتصاد غير الرسمي(1995–2019)

(الوحدة مليار دينار)

السنة	الناتج الداخلي الخامPIB	حصيلة الضرائب	السعر المتوسط للضريبة[1]	الدخل غير الرسمي	التسرب في الحصيلة[2]	نسبة التسرب لحصيلة الضرائب%	نسبة التسرب لإجمالي الناتج
1995	2840,00	244,61	8,61%	739,25	63,67	26,03%	2,24%
1996	2950,00	290,62	9,85%	632,78	62,34	21,45%	2,11%
1997	2990,00	317,11	10,61%	624,61	66,24	20,89%	2,22%
1998	3140,00	342,57	10,91%	981,88	107,12	31,27%	3,41%
1999	3240,00	348,75	10,76%	519,70	55,94	16,04%	1,73%
2000	2507,20	373,157	14,88%	301,62	44,89	12,03%	1,79%
2001	2783,19	444,499	15,97%	332,31	53,07	11,94%	1,91%
2002	3045,74	493,091	16,19%	375,84	60,85	12,34%	2,00%
2003	3383,43	562,879	16,64%	389,77	64,84	11,52%	1,92%
2004	3829,29	603,771	15,77%	472,15	74,44	12,33%	1,94%
2005	4209,10	664,79	15,79%	328,86	51,94	7,81%	1,23%
2006	4 619,4	745,56	16,14%	478,20	77,18	10,35%	1,67%
2007	5 263,6	786,75	14,95%	796,86	119,11	15,14%	2,26%
2008	6 046,1	983,63	16,27%	1001,61	162,95	16,57%	2,70%
2009	6 858,9	1 172,45	17,09%	1461,83	249,88	21,31%	3,64%
2010	7 811,2	1 309,37	16,76%	1456,47	244,14	18,65%	3,13%
2011	9 346,5	1 548,52	16,57%	1565,19	259,32	16,75%	2,77%
2012	10 673,2	1 944,58	18,22%	2424,65	441,75	22,72%	4,14%
2013	11 679,9	2 072,09	17,74%	2561,41	454,41	21,93%	3,89%
2014	12 570,8	2 126,33	16,91%	3085,37	521,89	24,54%	4,15%
2015	13 578,4	2 557,30	18,83%	3315,65	624,46	24,42%	4,60%
2016	14 499,5	2 564,61	17,69%	3185,17	563,38	21,97%	3,89%
2017	14 876,1	2 750,61	18,49%	3529,58	652,62	23,73%	4,39%
2018	15 711,3	2 785,80	17,73%	3550,11	629,48	22,60%	4,01%
2019	16 374,0	2 911,72	17,78%	3486,97	620,07	21,30%	3,79%

المصدر:إعداد الباحثين بالاعتماد على وزارة المالية، بنك الجزائر، قوانين المالية والتقارير السنوية من1995 إلى 2020.

من خلال الجدول رقم (02) السابق نلاحظ أن متوسط نسبة التسرب في حصيلة الضرائب على الدخل تقدر بـ 18.62% إلى حصيلة الضرائب الإجمالية للسنوات 1995–2019.

– يلاحظ ارتفاع مستمر في قيمة التسرب الضريبي بالموازاة مع الارتفاع المستمر في الناتج الداخلي الخام والإيرادات الضريبية.

[1]السعر المتوسط للضرائب= الحصيلة الفعلية للضرائب /الناتج الداخلي الخام PIB.

[2]التسرب في حصيلة الضرائب =الدخل الخفي × السعر المتوسط للضرائب.

– تخسر الدولة الجزائرية ما يقارب 3٪ من إيراداتها كل سنة نتيجة التهرب من دفع الضرائب، وبالتالي نتيجة وجود الاقتصاد غير المنظم؛ حيث بلغ متوسط نسبة التسرب الضريبي خلال الفترة 1995–2019 حوالي 254 مليار دج، ويشير ذلك إلى ضخامة المبلغ الذي تخسره الدولة كل سنة نتيجة وجود هذه الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

2.3. زيادة الإيرادات العامة بإضافة التسرب الضريبي:

يساهم وجود الاقتصاد غير المنظم من خلال التسرب الضريبي في زيادة عجز الموازنة العامة من خلال تعميق الفجوة بين النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة. وبعبارة أخرى أنه كلما ارتفعت قيمة التسرب الضريبي انخفضت الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي تزيد احتمالات حدوث عجز في الموازنة العامة؛ أي عدم تغطية الإيرادات العامة لنفقات الدولة، في حين تسعى كل الاقتصاديات المستقرة إلى تخفيض هذا العجز إلى أدنى مستوى ممكن. ولمعرفة مدى مساهمة التسرب الضريبي (إذا تم تحصيله) في زيادة الايرادات العامة للدولة نعتمد على الجدول التالي رقم (03) لتوضيح ذلك.

جدول رقم (03): مساهمة التسرب الضريبي (بعد التحصيل) في رفع الإيرادات العامة للدولة وتغطية العجز (2005–2019)

(الوحدة مليار دينار)

البيان	إيرادات الجباية العادية	نفقات التسيير	رصيد الميزانية	قيمة التسرب في حصيلة الضرائب	نسبة تغطية الجباية العجز
2005	664,79	1200	-535,21	51,94	-10%
2006	745,56	1255,27	-509,71	77,18	-15%
2007	786,75	1574,94	-788,19	119,11	-15%
2008	983,63	2017,97	-1034,34	162,95	-16%
2009	1172,45	2661,26	-1488,81	249,88	-17%
2010	1309,37	2838	-1528,63	244,14	-16%
2011	1548,52	3434,31	-1885,79	259,32	-14%
2012	1944,58	4608,25	-2663,67	441,75	-17%
2013	2072,09	4335,61	-2263,52	454,41	-20%
2014	2126,33	4714,45	-2588,12	521,89	-20%
2015	2557,3	4972,28	-2414,98	624,46	-26%
2016	2564,61	4807,33	-2242,72	563,38	-25%
2017	2750,61	4591,84	-1841,23	652,62	-35%
2018	2785,8	4584,46	-1798,66	629,48	-35%
2019	2911,72	4954,48	-2042,76	620,07	-30%
2020	2766,85	4893,44	-2126,59	/	/

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على وزارة المالية، بنك الجزائر، قوانين المالية والتقارير السنوية من2005 إلى 2020.

–نلاحظ أن رصيد الميزانية العامة سجل عجزا مستمرا خلال السنوات المدروسة (2005–2019).

– تشهد نسبة تغطية التسرب للعجز ارتفاعا مستمرا للسنوات 2005–2019، بالتناسب مع الارتفاع في قيمة التسرب في الحصيلة؛

– بلغ متوسط قيمة التسرب كنسبة من إجمالي الإيرادات الجباية العادية في الجزائر 18.62%بقيمة متوسطة تقدر ب378 مليار دج للسنوات 2005 إلى 2019، أي أن الإيرادات العامة سترتفع بنفس القيمة في حال تم استقطاب القطاع غير الرسمي وإدماجه في النشاط الاقتصادي الرسمي ما يؤدي إلى انخفاض العجز في الميزانية بما يعادل 20% وهي نسبة مهمة لتغطية نفقات التسيير التي تعتبر من أهم النفقات التي بدونها تتوقف مصالح الدولة، كما تجدر الإشارة إلى ان نسبة 20% تعتبر نسبة كبيرة إذا ما تم ربطها مع حجم النفقات.

– نستنتج من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير، كانت محصورة بين **42%**و**61%**، وهذا يدل على عجزها الكبير في تغطية تلكم النفقات التي تعدّ مهمّة في تسيير هياكل الدولة واقتصادها. وبناء عليه تلجأ الدولة إلى تغطية هذا العجز بإيرادات الجباية البترولية التي تشهد الجزائر تبعية اقتصادية لها، في حين إذاتم احتساب قيمة التسرب الضريبي وإضافته إلى إيرادات الدولة سيتقلص العجز للسنوات 2015–2019بمتوسط 30% حيث بلغ متوسط التسرب لهذه السنوات ما يعادل 618 مليار دج.

من خلال التحليل السابق نستنتج أن الجزائر تفقد كل سنة مبالغ كبيرة نتيجة التهرب الضريبي وعدم تسجيل الأنشطة الاقتصادية لدى المصالح المختصة. ويمكن لهذه الأموال التي تخسرها كل سنة أن تساهم في رفع قيمة الإيرادات العامة للدولة؛ وبالتالي تقليل العجز الكلي في الموازنة العامة، بل وقد تحول العجز إلى فائض، وعليه يجب على الدولة أن تولي اهتماما كبيرا إلى هذه المصادر الدائمة، وتحاول جاهدة المحافظة عليها واحتواء التسرب الضريبي بطرق علمية سليمة، وذلك بإدماج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في النشاط الاقتصادي الرسمي للدولة.

4. خاتمة:

قبل أن تبدأ الحكومات بالبحث عن مصادر خارجية لتمويل اقتصاداتها وما يترتب عنها من انعكاسات سلبية بسبب تكاليف هذه المصادر وتذبذبها وعدم استقرارها وديمومتها، عليها البحث أولا في المصادر الداخلية التي تمتلكها خاصة تلك المعطلة أو التي لم تستفد منها بصورة جيدة فقد توفر لها هذه المصادر الموارد التي تحتاجها، كما أنها تتميز بالاستقرار والديمومة، ومن أهم هذه المصادر المعطلة الضرائب على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية؛ حيث تفقد الدولة كل سنة جزءا هاما من مواردها نتيجة عدم التزام شريحة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية بدفع الضريبة، ويمكن للدولة استعادة هذا الجزء من الايرادات عن طريق استقطاب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ودمجها في النشاط الاقتصادي الرسمي؛ وهذا سيؤدي إلى زيادة الايرادات العامة للدولة وبالتالي زيادة القدرة التمويلية للاقتصاد، وقد بلغ متوسط قيمة التسرب الضريبي في الجزائر الناتج عن وجود أنشطة الاقتصاد غير الرسمي خلال السنوات 1995–2019 حوالي 253 مليار دج، ما يعادل18,62% من إيرادات الجباية العادية، أي أن استقطاب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وادماجها سيؤدي إلى زيادة حصيلة

الايرادات العامة بنسبة 18,62% وهي نسبة معتبرة جدا ستؤدي إلى قلب عجز الموازنة العامة إلى فائض في العديد من السنوات.

نتائج الدراسة:

- تفقد الجزائر مبالغ كبيرة تفوق 253 مليار نتيجة انتشار الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة؛
- تقدر نسبة التهرب الضريبي إلى إجمالي الناتج في الجزائر بأكثر من 3%سنويا؛
- يمكن للجزائر أن ترفع من إيراداتها العامة والتقليل من عجز الموازنة عن طريق استقطاب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ودمجها في النشاط الرسمي بدل اعتمادها في سد الفجوة على الجباية البترولية التي تعتبر مورد غير مستقر وغير دائم؛
- هناك العديد من السياسات والوسائل التي يجب أن تستعملها الدولة لاستقطاب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ودمجها في النشاط الرسمي؛

التوصيات:

- من أجل استقطاب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي لا بد من زيادة جاذبية الاقتصاد الرسمي فهو أفضل الطرق لعملية الدمج؛
- على الحكومة أن تنظر إلى أنشطة الاقتصاد غير المنظم على أنها انشطة منتجة لابد من تصحيح مسارها فقط من أجل الاستفادة من القيمة المضافة التي تحتويها؛
- لابد لعملية دمج أنشطة الاقتصاد غير المنظم أن تكون من منطلق تنموي شامل وليس من أجل زيادة الايرادات الضريبية فقط.

5. المراجع:

- مراد ناصر. (2003). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. الجزائر: دار هومة للنشر.
- بوعلام ولهي، و العياشي عجلان. (2008). التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(العدد 08).
- علي حسن جوهر كريم مصطفى. (2005). القطاع غير الرسمي في مصر (رسالة ماجستير). كلية التجارة، عين شمس: جامعة عين شمس.
- عيسى بولخوخ. (2004). الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة باتنة 2.
- محمد قريش. (2009). دراسة ظاهرة التهرب والغش الضريبي وأثارها على إيرادات الدولة (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد .
- هشام غربي. (2007). الأبعاد والانعكاسات الاقتصادية لتبييض الأموال (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قالمة: جامعة قالمة.

- ناصر مراد. (2009). تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر. (جامعة سطيف، المحرر) مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (العدد 09).
- عبد القادر النيال. (2004). القطاع غير المنظم في سوريا ودوره في الحياة الاقتصادية. مجلة بحوث اقتصادية عربية((32−33)).
- الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية. (2003). الإقتصاد غير المنظم.
- دراسة للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2004). القطاع غير المنظم أوهام وحقائق.
- عاطف وليد أندراوس. (2005). الإقتصاد الظلي. الإسكندرية: موسوعة شباب جامعة الإسكندرية.
- Valerie, B., & Others. (2001). Individual Behavior in the Cash/Shadow Economy in Australia: Facts - EmpiricalFindings and someMysteries. Adepartment of economics, Austria:University of Linz.